

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من اتحاد المرأة وتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271213 271213 13-59898X (A)



بيان

يدعو اتحاد المرأة وتنظيم الأسرة إلى كفالة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، كجزء أساسي من حقوق الإنسان الكاملة والعالمية للمرأة، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن هناك حاجة أساسية إلى هدف قائم بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين ويتضمن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وأيضاً إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الغايات والأهداف والمؤشرات.

إن الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدها جميع الدول الـ ١٨٩ الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ٢٣ منظمة دولية على الأقل، هي التزام من قادة العالم الذين تعهدوا بمعالجة المسائل العالمية المتأججة. إن هذه الشراكة الفريدة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ على نطاق العالم. إن قوة الأهداف الإنمائية للألفية تكمن في كونها عالمية ومنصفة. إن كل دولة عضو اضطلعت بنفس الالتزامات لتحقيق نفس الأهداف في نفس الموعد النهائي، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي، أو ثرائها، أو وضعها في الساحة الدولية. إن الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن الجهد الذي يبذله العالم بأسره من أجل إحداث تغيير حقيقي. لا في أي مكان آخر، بل محلياً، على أرض الدولة ذاتها. ولما كان عام ٢٠١٥ يقترب بسرعة، فقد آن أوان تقييم التقدم، والنظر في التحديات، والأهم من ذلك الخروج باستنتاجات مفيدة لخطة التنمية المقبلة.

إن بولندا تصلح لأن تكون مثالا للتقدم المختلط وغير المتكافئ. غير أن هناك مجالات شهدت الكثير من التحسن. ومع ذلك فإن هذا لا يكفي للابتهاج. فالنساء في بولندا ما زلن محرومات من واحد من أبسط حقوق الإنسان - الحق في تحديد خيارات إنجابية حرة ومستقلة. فبدون هذا الحق يصعب التحدث عن حدوث تحسن حقيقي في حياتهن وعن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحصول الجميع على الصحة الإنجابية. وفي الأعوام العشرين الأخيرة، كان في بولندا واحد من أكثر قوانين الإجهاض تشدداً في العالم - وما زال معمولاً به. فقانون تنظيم الأسرة يجرّم إسقاط الحمل إلا في ثلاث حالات: أن تتعرض صحة المرأة أو حياتها للخطر؛ أو أن ينتج الحمل عن جريمة؛ أو في حالة التشوه الجنيني الحاد. أما العملية في أي ظرف آخر فهي غير قانونية. وإذا لم يكن في ذلك ما يكفي من التحدي، فإن القانون أكثر تشدداً في الممارسة منه على الورق. وهذا التنظيم يقيد حقوق المرأة بشكل بالغ، فمن الصعب للغاية في الواقع الوصول إلى الإجهاض القانوني في بولندا، وهذا ما تكرر الإبلاغ عنه من جانب هيئات دولية مختلفة لحقوق الإنسان، ومنها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة. وتعتبر كل من قضايا تيسيك ضد بولندا، و ر. ر. ضد

بولندا، و ب و س. ضد بولندا مقدمة للإجهاض القانوني، مع كامل السلسلة المحتملة من العقبات التي تحول دون الوصول إليه. وفي القرارات الصادرة في كل هذه القضايا، تشرح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بوضوح كيف تنتهك بولندا حقوق الإنسان الأساسية لمواطناتها، وكيف تحرمهن دوماً من الحصول على الخدمات الأساسية للصحة الإنجابية التي هي من حقهن تماماً، فضلاً عن العواقب الوخيمة لهذه الانتهاكات على حياة البولنديات ورفاهتهن. ومن هذه العواقب “التأثير السلبي” الناجم عن تجريم إسقاط الحمل. ولما كان قانون مكافحة الإجهاض يعاقب مقدمي الخدمة، فقد أدى ذلك إلى رفض أطباء عديدين إجراء أي إجهاض قانوني، خشية اتهامهم بتقدير غير مناسب، ومن ثم يتعرضون للالتزام. ويضاف إلى ذلك أن اللجوء الواسع النطاق إلى الاعتراض الضميري يمكن أن يلاحظ في استخدام مستشفيات كاملة له، وهذا يرجع أيضاً إلى الضغط الشديد من جانب الجماعات المعارضة للاختيار. وهذا الاعتراض يحرم مناطق كاملة في بعض أنحاء بولندا من الحصول الفعلي على هذه الخدمة الصحية الأساسية والأمنة التي هي من حق النساء. وتحدث الإحصاءات الحكومية الرسمية عن ٦٦٩ عملية قانونية أجريت في عام ٢٠١١ - في بلد يبلغ عدد سكانه قرابة ٣٨ مليون نسمة، مما يثبت عدم الحصول بتاتا على هذه الخدمة. وتشير تقديرات الاتحاد إلى أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ امرأة كل عام يقررن إسقاط حملهن. وأكدت الدراسة الاستقصائية التي أجريت مؤخراً في بولندا أن حوالي ثلث البولنديات (زهاء ٥ ملايين) أجهضن مرة واحدة على الأقل. وعندما تواجه النساء العواقب المثيرة للحمل غير المطلوب، فإنهن يضطرن إلى المخاطرة بصحتهن وحياتهن فيلجأن إلى الإجهاض السري، أو طلب المساعدة من الخارج إذا أمكنهن جمع ما يكفي من المال. ولم تبد أي حكومة على مدى الـ ٢٠ عاماً الأخيرة أي اهتمام بمعالجة هذه الظواهر. ولما كان القانون يعاقب كل من “يقنع” أو يساعد النساء بأي شكل على الإجهاض، فإن الكثيرات من النساء في حالات الحمل غير المطلوب يصبحن وحيدات تماماً، أو يصبحن عسراؤهن أو أصدقاءهن أو أسرهن مهددين بالسجن. ولا توجّه إلى النساء أنفسهن أي تهمة، ولكنهن لا يعرفن ذلك عادة، ويعشن في رعب بالغ أعواماً طويلة للغاية.

إن العجز عن تحديد خيارات إنجابية حرة ومستقلة يمثل تحدياً متعدد الجوانب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق العالم. ولا تختلف بولندا في ذلك. فإذا لم يكن الأمر على هذا النحو، فكيف يتسنى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهما أمران أساسيان تماماً للتنمية المستدامة الحقّة؟

إن الانتشار الواسع للتطرف الديني الآن في وسط أوروبا وشرقها، بما في ذلك بولندا، يشكل تحدياً كبيراً لإعمال حقوق المرأة. ونزعة التطرف هذه تؤثر بشدة على المواطنين البولنديين، وبخاصة النساء، لأنهم يصطدمون بحواجز عديدة في ممارسة حقوقهم.

وهناك ركود بالغ فيما يتعلق بمعظم المشاريع التي تكفل المساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، أو تحسين الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. والأسوأ أن لذلك تأثيراً بالغاً على صانعي القرار ومقدمي الخدمات. إن القوى الدينية المحافظة في بولندا تعارض إدخال التربية الجنسية الشاملة، ومنع الحمل المدعوم، والحصول على الإجهاض القانوني الآمن وغيره من خدمات الصحة الإنجابية. وتواجه النساء والشبان عقبات لا حصر لها في ممارسة حقوقهم الجنسية والإنجابية وفي الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويحرمون من حقهم الأساسي في فهم خصوبتهم والتحكم فيها، مما يؤدي إلى نشوء الأسرة الإجبارية وإلى التمييز المتعدد الجوانب. ويعجزون عن تفادي حالات الحمل غير المطلوب، والتخطيط لإعالة أسرهم أو أنفسهم، والحد من مخاطر ترك العمل أو الدراسة، أو حماية أنفسهم من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية. إن الحمل غير المقصود يعني بالنسبة إلى الكثيرات من الفتيات والنساء نهاية التعليم أو توليد الدخل، وهذا يزيد بدرجة كبيرة من الخطر المحتمل للفقر، الذي كثيراً ما يواكبه الوصم والاستبعاد الاجتماعي، وهذه الأمور تفضي في العديد من الحالات إلى الإجهاض غير الآمن الذي يهدد صحة النساء أو حياتهن. بل إن معاناة النساء المنتميات إلى الفئات الضعيفة أوسع نطاقاً. وهذه الحقيقة وعواقبها الضارة يمكن تجنبها إلى حد كبير.

وبدلاً من العمل على إيجاد حلول تدعم الوصول إلى مساواة حقيقية وتكفل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ناقش البرلمان البولندي مشروع قانون سيزيد من تقييد الوصول المحدود للغاية إلى الإجهاض القانوني، إذ سيحرم هذه العملية في حالات التشوه الجنيني. وقد رفض هذا الاقتراح الفظ، ولكنه كان المحاولة الثالثة لإدخال مزيد من القيود في قانون مكافحة الإجهاض في الأعوام الثلاثة الماضية، ولن تكون الأخيرة قطعاً.

ومن الصعب التفكير جدياً في تحقيق التنمية المستدامة دون اعتراف الكافة بالحقوق الجنسية والإنجابية، ووصول الجميع إلى الصحة الجنسية والإنجابية، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشبان. إن كفالة هذه الحقوق الأساسية وتوفير الأموال لتحسين الحالة الراهنة عالمياً عنصران أساسيان لإدخال تحسين واسع على الجوانب الأخرى للتنمية - التعليم، الصحة، عدم المساواة، العنف، الحد من الفقر. ويجب أن تتضمن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ منظوراً يراعي نوع الجنس، وأن تعترف بأن القدرة على تحديد خيارات إنجابية حرة ومستقلة هي مفتاح مترابط لكل أبواب التنمية.